

## تعزيز حمايةٍ أوسع للمدافعين عن البيئة السياسة العامة

تقترح هذه السياسة كيف يمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز حمايةٍ أوسع للأفراد والجماعات التي تدافع عن الحقوق البيئية، وتضع حلولاً لتخفيف الإساءة للحقوق البيئية التي تؤثر على عددٍ متزايد من الناس في أنحاء كثيرة من العالم.

### الولاية

يستمدّ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولايته العامة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2997 (27) (1972) ويهدف إلى توفير القيادة وتشجيع علاقات الشراكة في مجال رعاية البيئة، وذلك من خلال إلهام الأمم والشعوب وتوعيتها وتمكينها من تحسين نوعية الحياة فيها دون المساس بنوعية حياة الأجيال المقبلة.

وتتعرّز ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي:

- قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان والبيئة، وأحدثها القرار 20/34، التي تدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تعزيز التعاون مع الوكالات الأخرى لتبادل المعلومات وبناء أواصر التضافر في حماية حقوق الإنسان وحماية البيئة؛
- قرار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة 9/27 بشأن تحقيق تقدّم في العدالة والحكومة والقانون في مجال الاستدامة البيئية؛
- محصّلة اجتماع كبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي بشأن استعراض منتصف المدّة للبرنامج الرابع المعني بالتنمية والاستعراض الدوري لقانون البيئة (برنامج مونتيفيديو الرابع) الذي عرّف حقوق الإنسان والبيئة كمجال طارئ ذي أولوية؛
- وقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 19/2 بشأن استعراض منتصف الفترة لبرنامج مونتيفيديو الرابع.

تمنح خطة التنمية المُستدامة لعام 2030 ولاية سياسية بمساعي برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعزيز إطار تنظيمي (يشمل القوانين، والسياسات، والممارسات) مؤداه توسيع المشاركة العامة. وأخيراً، تستند مبادرة "حقوق الإنسان أولاً" إلى ولايات من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتسري على منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتدعو جميع وكالات الأمم المتحدة إلى تعزيز قدرتها على درء المشاكل الخطيرة التي تتقاطع مع الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، ولا سيما القضايا التي يترتب عنها عواقب وخيمة على حقوق الإنسان.

### تعريف المدافعين عن البيئة

قد يُنظر إلى الحقوق البيئية على أنها امتدادٌ لحقوق الإنسان البيئية. ويضمن أكثر من 100 بلدٍ الحق الدستوري لمواطنيه في بيئةٍ صحيّة. فجميع الناس لهم مصلحةٌ في حماية البيئة وفي ضمان احترام الحقوق البيئية. وغالباً ما يكون المدافعون عن البيئة من المواطنين العاديين الذين يمارسون حقوقهم، بما يشمل الأفراد والمنظمات والمجتمعات المحلية. ويرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنّ المدافع عن البيئة قد يكون أي شخص يُدافع<sup>1</sup> عن الحقوق البيئية، وتشمل الحقوق الدستورية في بيئةٍ

<sup>1</sup> يشمل حماية وتعزيز حقوق الإنسان التي تتصل بالبيئة والمياه والهواء واليابسة والنبات والحيوان.

نظيفة وصحية، حين تتعرض ممارسة تلك الحقوق إلى التهديد.<sup>2</sup> وينخرط كثيرٌ من المدافعين عن البيئة في أنشطةٍ تستدعيها الضرورة القصوى؛ وهناك عدد منهم لا يرى أو يُعدّ نفسه من بين المدافعين عن الحقوق البيئية أو حقوق الإنسان.

## وضع المدافعين عن حقوق الإنسان

تتصاعد انتهاكات الحقوق البيئية للأفراد والمجتمعات المحلية حول العالم. ويمكن تفسير انتهاكات الحقوق هذه إلى حد ما بالتنافس الأكبر على الموارد الطبيعية. وتؤدي مصادرة الجهات الفاعلة الرسمية أو الخاصة أو جهات الأعمال للأراضي المجتمعات الأصلية والمحلية إلى دفعهم إلى الهجرة القسرية بحثاً عن حياة أفضل. ويؤدي هذا التفاوت في السلطة والموارد والمعلومات المتاحة للمؤسسات التجارية المتنقذة والأعمال، بالمقارنة بما لدى المدافعين عن الحقوق البيئية، إلى المساهمة أكثر في بناء ثقافةٍ من اللامبالاة وحتى الإفلات من عاقبة الضرر الذي يلحقه بالبيئة وبالناس. وهكذا فقد بات مزيدٌ من الأشخاص العاديين يجدون أنفسهم في واجهة المعركة في الدفاع عن حقوقهم البيئية أمام الانتهاكات التي ترتكبها المؤسسات أو الجهات الفاعلة الرسمية ومن الاستغلال غير المُستدام. وفي كانون الثاني/يناير 2018 وثقت منظمة الشاهد العالمي "غلوبال ويتنس" مقتل أربعة مدافعين عن البيئة تقريباً كل أسبوع، مع إقرارها بأن العدد الإجمالي الحقيقي أكبر كثيراً على الأرجح. وتُشكل المجتمعات الأصلية والمحلية نحو 40-50% من جميع الضحايا الذين يذودون عن أراضيهم، وعن حقهم في الوصول إلى الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها مجتمعاتهم المحلية في البقاء وسبل العيش.<sup>3</sup> وتُعد النساء المدافعات عن البيئة أكثر ضعفاً على وجه الخصوص. ففي الواقع، قد تفضي جميع أشكال التمييز إلى استهداف النساء المدافعات عن حقوق الإنسان أو إلى تعريضهن للعنف، إذ يكنّ عرضةً لأشكالٍ متعددة أو متفاقمة أو متقاطعة من التمييز.<sup>4</sup>

يُقرّ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوجود حساسيات وخلافات سياسية محتملة. غير أنه سيدعم التمسك بالحقوق البيئية ويُعارض موجة العنف المتصاعدة ضد المدافعين عن البيئة إلى جانب الإفلات السائد من عاقبة الأفعال المرتكبة.

سوف يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي:

- التنديد بالاعتداءات وأعمال التعذيب والتهديد والقتل التي تستهدف المدافعين عن البيئة؛
- دعوة الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية لتوفير حماية أفضل للحقوق البيئية وللأشخاص الذين يناصرون تلك الحقوق؛
- دعم الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، وتشمل المناطق المحمية، من خلال المؤسسات القوية، والإنفاذ الفعّال للقانون، وسيادة حكم القانون البيئي؛
- طلب مساءلة الحكومات والشركات عن مختلف الأحداث التي تعرّض فيها المدافعون عن البيئة للضرر أو القتل.

وبهذا العمل سوف يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي:

- المساهمة في إنهاء التهديدات والتقييدات وأعمال العنف المرتكبة في حق المدافعين عن البيئة؛

<sup>2</sup> عرّف المقرّران الخاصان للأمم المتحدة المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية بأنهم "مدافعون ينفذون نطاقاً واسعاً من الأنشطة المتصلة بحقوق اليابسة والبيئة، بما يشمل أولئك العاملين في قضايا تتصل بالصناعات الاستخراجية ومشاريع الإنشاءات والتطوير". وينظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى المدافعين عن البيئة على أنهم مجموعة فرعية من المدافعين عن حقوق الإنسان، ويخضعون بالتالي لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

<sup>3</sup> منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، التقرير الخاص بالجلسة الـ16 متاح من خلال <https://undocs.org/en/E/2017/43>

<sup>4</sup> قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181/68، "تعزيز الإعلان المتعلق بحق الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً ومسؤوليتهم عن ذلك: حماية النساء المدافعات عن حقوق الإنسان".

- مساعدة الدول في التصدي للقضايا الحاسمة المتصلة بالحقوق البيئية، وتشجيع الدول على الاعتراف بدور المواطنين العاديين وتشجيعه في حماية البيئة، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية؛
- الاستجابة مباشرةً لركائز الأمم المتحدة الثلاث، ولأولويات الأمين العام بشأن السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، فضلاً عن خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة للتنفيذ المتسق لإعلان الأمم المتحدة المعني بحقوق الشعوب الأصلية؛
- دعم تنفيذ إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحق الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، ومسؤوليتهم عن ذلك والالتزام به؛
- تعزيز الدور الحاسم لحكم القانون في المسائل البيئية.
- تشجيع المبادرات في القطاعات العامة وغير الحكومية والخاصة بهدف ضمان احترام حقوق المدافعين عن البيئة ودعمها دعماً أوسع.

### 1- آلية الاستجابة السريعة

تهدف آلية الاستجابة السريعة إلى التحدث عن الحالات الفردية والتوجّه نحو الحلول المتمثلة في الدعم الفني والقانوني للحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، مثل السلطة القضائية وجماعات إنفاذ القانون، بحيث تتمكن من تعزيز سيادة القانون البيئي والحوكمة البيئية التي من شأنها أن تخفّف الإساءة إلى البيئة وحقوق الإنسان. ويُشكّل دخول الأمم المتحدة في حوار مع القادة الوطنيين ممّن يتحملون المسؤولية في نهاية المطاف عن التمسك بسيادة القانون في بلدانهم أهميةً أيضاً. وعلى نحو أهم، يجب أن تلعب المكاتب الإقليمية دوراً مركزياً في تقييم الحالات الفردية، نظراً لقربها من الحساسيات المحلية وفهمها لها - وبما يشمل تشاور تلك المكاتب مع الحضور المحلي أو الإقليمي لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وغيرها.

سوف تُتبع آلية المحاسبة الداخلية التالية:<sup>5</sup>

- 1- لقد أنشئ حساب البريد الإلكتروني [unenvironment-defenders@un.org](mailto:unenvironment-defenders@un.org) لتمكين المجتمعات المحلية والأفراد الذين انُتهكت حقوقهم البيئية - أو من تقع حقوقهم تحت خطر الانتهاك - من الاتصال ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة مباشرةً وبثقة. وسوف يُجاب على هذه الرسائل الإلكترونية خلال فترة وجيزة ومن شأنها أن تساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومديره العام وقيادته في اتخاذ الإجراءات الملائمة. وسوف يتشاور برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المدافعين المعرّضين للخطر (أو في حال عدم الإمكان، مع ممثلهم) لمناقشة الإجراءات المناسبة أكثر ليتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفقاً للظروف المحددة للحالة.
- 2- يضطلع المديرون الإقليميون/المكاتب الإقليمية بمسؤولية تحديد الحالات وتدقيقها التي ينبغي لقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستجابة إليها. وسوف يتلقّى المديرون الإقليميون/المكاتب الإقليمية الدعم في هذه المسألة من شعبة القانون ووحدة المجتمع المدني؛<sup>6</sup>

<sup>5</sup> سوف يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل إتاحة آلية الاستجابة السريعة (مادياً ولغوياً ومالياً وثقافياً، وغير ذلك) للجماعات الأشد ضعفاً وتهميشاً، وعلى وجه الخصوص الأفراد والجماعات في المناطق الريفية القصية، والنساء المدافعات عن البيئة).

<sup>6</sup>يشمل ذلك تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني العاملة على المستوى الشعبي لتتمكن من لفت انتباه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الأشخاص المتضررين، ومنهم النساء المدافعات عن البيئة، الذين يعيشون في المناطق الريفية القصية.

- 3- لقد وضعت شعبة القانون نموذجاً للاتصالات لتوجيه الاستجابة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تجاه الأفعال المرتكبة في حق المدافعين عن البيئة؛
- 4- سوف يصوغ الفريق الإعلامي للمكتب التنفيذي جميع البيانات/الاستجابات التي سيصدرها المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي أو المديرين الإقليميين بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية ذات الصلة وغيرها.

وسوف تشمل آليّة المحاسبة الداخلية هذه وإجراءاتها نهجاً يُراعي الاعتبارات الجنسانية في تسليط الضوء على قصص النساء المدافعات عن البيئة وحقوق الإنسان ورفع صوتهن، وتُساعد بذلك في تحقيق تقدّم في شرعيّتهن في المجتمع وفي زيادة التوعية العامة بالطبيعة الجنسانية لانتهاكات الحقوق البيئية.

## 2- المُساعدة القانونية

يُنظر إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه رائد عالمي في مجال سيادة القانون البيئي، والذي تُشكّل فيه العلاقة المترابطة بين حقوق الإنسان والبيئة عنصراً أساسياً. وفي ضوء تنامي أهمية الحقوق البيئية حول العالم، فسوف يُضاعف برنامج الأمم المتحدة للبيئة عمله الجوهري لتعزيز مكافحة أي انتهاكات لحقوق الإنسان والبيئة يتعرّض لها المدافعون عن البيئة وتخفيفها والتحقق فيها إلى جانب الاستجابة لها. ويشمل ذلك بناء وتوسيع نطاق العمل القائم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتوفير الموارد والأدوات من أجل إشراك جميع الجهات المعنوية صاحبة المصلحة بمسألة المدافعين عن البيئة:

1- تعزيز العمل مع المقرّر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان والبيئة، والمقرّر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وغيرهم من أجل تعزيز قدرة الدول والمواطنين على فهم وتشغيل الروابط بين حقوق الإنسان والبيئة؛

2- تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان<sup>7</sup> إلى جانب المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيتين بحقوق الإنسان والبيئة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وحقوق الشعوب الأصلية، وغيرهم من خبراء الأمم المتحدة في حقوق الإنسان، بهدف دعم اتخاذ عمل مشترك وصياغة استجابات مشتركة تتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وسوف تضطلع هذه الشراكات بتحديد المدافعين عن البيئة واتخاذ الإجراء اللازم لحمايتهم. كما سيتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة والجهات المفوضة ذات الصلة في تقرير مواعيد وطريقة إبلاغ الدولة العضو بدواعي القلق، وجهات الأعمال عند الاقتضاء؛

3- توسيع العمل لتعزيز المبدأ 10 من إعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية ودعم عمليات التفاوض الإقليمية من أجل تحقيق اتفاقية ملزمة قانوناً تضمن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في القضايا البيئية.

4- تطوير الأدوات والموارد الخاصة بالحقوق البيئية من أجل المدافعين عن البيئة وغيرهم من الجهات المعنوية صاحبة المصلحة، وعلى سبيل المثال الاستفادة من بوابة الموارد الإلكترونية القائمة التي يديرها المقرّر

<sup>7</sup> سوف يستكشف برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوره في مراجعات هيئات المعاهدة والاستعراضات الدورية الشاملة. يمكن إثراء الاستعراضات القطرية في عمليات مختلفة من خلال تحليل برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بحماية البيئة، والوضع الخاص بالمدافعين عن البيئة، والالتزامات بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس.

الخاص بحقوق الإنسان والبيئة ويدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة: <http://www.environment-:/rights.org>

- 5- العمل مع البلدان والمؤسسات (على جميع الأصعدة - المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية) من أجل تعزيز قوانينها وقدرتها على تنفيذها، لضمان وجود الآليات لحماية الحقوق الأساسية حين تتعارض معها الظروف البيئية (وحماية الأشخاص المدافعين عنها) بكونها شروط مُسبقة ذات أهمية في تحقيق التنمية العادلة والمنصفة والمستدامة إلى جانب تحقيق السلام والأمن؛
- 6- إشراك المجتمع المدني عن كثب وبطريقة استراتيجية عموماً، والشعوب الأصلية على وجه الخصوص؛
- 7- إشراك القضاة حول العالم لتحسين سبل اللجوء إلى العدالة في القضايا البيئية، من خلال تأسيس الشبكات المعنية ودعمها بالتعاون القضائي وتبادل المعلومات بين القضاة؛
- 8- إشراك قطاعات أخرى من الجهات صاحبة المصلحة بهدف تعزيز التثقيف والتوعية حول حقوق الإنسان البيئية، والعمل مع جهات الأعمال الفاعلة لتحسين سياساتها وإجراءاتها في ما يتعلق بمنع التهديدات في حق المدافعين ودعم مَنْ هُم في خطر وضمان المحاسبة عن حالات الاعتداء عليهم.
- 9- لقد أدركت منظمات عديدة للمجتمع المدني، إلى جانب هيئات الأمم المتحدة، دور الأعمال التجارية في المخاطر التي يتعرّض لها المدافعون عن البيئة وقدرتها على بذل مزيد من الجهد لمساندتهم. ونظراً لأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لديه القدرة على الوصول إلى جهات الأعمال الفاعلة، فمن الأهمية بمكان أن تُسخر تلك العلاقة للتشجيع على إشراك الأعمال التجارية واتخاذها لإجراءات بصورة أكثر إيجابية. ومن شأن ذلك أن يُشكّل قيمة مضافة حقيقية في السياسة العامة.

### 3- مبادرة وحملة الحقوق البيئية

يتعلّق الأمر كله في النهاية بالناس والبيئة. وسوف تبني مبادرة وحملة الحقوق البيئية الجديدة (المُزمع إطلاقها في عام 2018) مجرى عمل أكثر تأثيراً وإرثاً أكبر وزناً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الحقوق البيئية والمدافعين عن البيئة بحيث يمتد أثره إلى الملايين من الناس. ويهدف إلى زيادة التوعية بالحقوق البيئية لكي تصب في مصلحة الناس والكوكب، بما يشمل مساعدة المدافعين عن البيئة الذين يواجهون الصعاب.

وسوف تضع مبادرة وحملة الحقوق البيئية الناس في صلب الحقوق البيئية بإشراكهم في نقاش حول تلك الحقوق وتحقيق أهدافها من خلال مجموعة عريضة من الشراكات، بما يشمل الحكومات والبرلمانيين والقضاة وقطاع الأعمال والهيئات الإقليمية والمحكمة الخاصة بحقوق الإنسان، وغير ذلك. وسوف تضطلع مبادرة وحملة الحقوق البيئية، من بين أمور أخرى، بما يلي:

- الإرشاد والتثقيف والتوعية بالحقوق البيئية؛
- التعامل مع الأشخاص الذين يقفون وراء حماية البيئة وتمكينهم؛
- تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية في فهم الحقوق البيئية وتفعيل تنفيذها؛
- العمل مع المدارس لإرشاد الجيل الشاب حول الحقوق البيئية؛
- تعزيز العمل القائم للتشجيع على تنفيذ الالتزامات بحقوق الإنسان المتصلة بالبيئة، وتشمل التنوع البيولوجي والثقافي؛

- نشر المعلومات حول الحقوق البيئية إلى الجمهور، ولا سيّما للمجاميع السكانية الضعيفة والشعوب الأصلية؛
- زيادة التوعية بدور الحقوق البيئية (والمُدافعين عن البيئة) في الترويج لخطة التنمية المُستدامة لعام 2030 وفي تنفيذ أبعادها البيئية. ويتصف دعم عمل المُدافعين عن البيئة بالأهمية، والعنف المرتكب في حق هؤلاء الأشخاص لا يشكّل قضية حقوق إنسان فحسب، وإنما يقوّض القدرة على تحقيق أهداف التنمية المُستدامة؛
- الدعوة إلى وضع خطة عمل للعدالة والحقوق البيئية المعنوية بالمُدافعين عن البيئة، ودعمها ضمن العمليات الجارية على مستوى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتشمل العمليات القائمة حول المعاهدة المُقترحة المُلزِمة المعنوية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛
- دعم الجهود المبذولة في تأسيس شبكات المُدافعين عن حقوق الإنسان البيئية للتواصل وتبادل التجارب والمعلومات.

#### 4- توسيع نطاق الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة

في إطار تنفيذ كل ما تقدّم، سوف يشكّل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحالفاً واسعاً من الشركاء، يشمل الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية، ومنها: وكالات وبرامج الأمم المتحدة (وتشمل الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان)، والحكومات، والوكالات الحكومية الدولية (وتشمل منظمة الدول الأمريكية)، والقطاع الخاص (ويشمل الصناعات الاستخراجية والكيميائية والسياحة وغيرها من الصناعات)، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدينية<sup>8</sup> وغيرها من منظمات المجتمع المدني<sup>9</sup>، وواضعي القانون وصنّاع السياسة، والقضاة، والنواب العامّين، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، ومنظمات حقوق الإنسان الإقليمية، والمواطنين العاديين، بما فيهم المجتمعات الأصلية والمحلية وزعمائها. سوف يطوّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعاونات وعلاقات طويلة الأمد مع شبكات محلية ووطنية وإقليمية ودولية من المُدافعين عن البيئة، بما يشمل النساء المُدافعات عن حقوق الإنسان، لدعوتهم إلى جلب خبراتهم وتجاربهم لإرشاد عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جميع المنتديات ذات الصلة، والمؤتمرات، والمشاورات؛ وضمان التمثيل الهادف للمُدافعين عن البيئة، بمن فيهم النساء المُدافعات عن البيئة، من مختلف المناطق. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً عن كثب مع منظمات المجتمع المدني لحشد الموارد من أجل توفير الدعم للمُدافعين عن البيئة.

وسوف تتواصل الشراكات الاستراتيجية مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى جانب المقرّرين الخاصين للأمم المتحدة المعنيتين بحقوق الإنسان والبيئة، والمُدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرهم من خبراء الأمم المتحدة في حقوق الإنسان، بهدف اتخاذ عمل مشترك وصياغة استجابات مشتركة.

كما سيدخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شراكة استراتيجية مع الهيئات الإقليمية الأخرى مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ومجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، والاتحادات الاقتصادية الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من بين جهات أخرى، لرعاية الحماية البيئية.

<sup>8</sup>يشمل الزعماء الدينيين والروحانيين.  
<sup>9</sup>يشمل المنظمات القائمة على المجتمع المحلي.

ومن شأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعزز أيضاً الشراكات مع مجموعة واسعة من القنوات الإعلامية العاملة حول قضايا المدافعين عن البيئة وما يتصل بها. وأخيراً، سيشكل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لشراكات جديدة، وعلى سبيل المثال، سوف يُشرك الشباب في أنشطته، فضلاً عن المدارس وغيرها من المؤسسات الأكاديمية.